

مداخلة الحلقة النقاشية التي عقدت في مجلس الشورى - يناير ٢٠١١ حول أفاق الخطة الخمسية الثامنة

(١) إلى أي مدى ترون أن الخطة تترجم المرتكزات والأهداف والسياسات الرئيسية للرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني (عمان ٢٠٢٠) علما بأنها الخطة قبل الأخيرة في سلسلة الخطط التنموية المعدة في إطار هذه الرؤية .

من حيث الشكل لا اعتقد ان المرتكزات والأهداف والسياسات الرئيسية للرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني (عمان ٢٠٢٠) تمثل محور التخطيط في السلطنة حيث انه لم يتم التلميح لتلك الرؤية إلا في ديباجة مرسوم الخطة الخمسية السادسة حيث وردت عبارة " وحرصا على ارساء الدعائم الاساسية لاستدامة التنمية من خلال مواصلة العمل التنموي في اطار الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني، عمان ٢٠٢٠". بينما استبدلت تلك العبارة في الخطة السابعة والثامنة بعبارة "وحرصا على ارساء الدعائم الاساسية لاستدامة التنمية من خلال مواصلة العمل التنموي في اطار إستراتيجية التنمية طويلة المدى (١٩٩٦ - ٢٠٢٠) .

وحتى في المصدر الوحيد لتلك الرؤية (المرسوم ٩٦/١) باعتماد الخطة الخمسية الخامسة فإنه قد تم الإشارة إليها ضمناً فقط حيث ورد في ديباجة المرسوم عبارة "وحرصا على بدء المرحلة الجديدة من العمل التنموي في اطار رؤية مستقبلية واضحة ومحددة المعالم" و تم اعتماده بموجب المادة (١) من المرسوم تحت مسمى **المحاور الأساسية للاقتصاد العماني** والموضحة في الملحق رقم (١) المرفق. علما ان تلك المحاور يشار إليها في موقع وزارة الاقتصاد الوطني على أنها إستراتيجية التنمية طويلة المدى.

ولم ترد أية إشارة في ذلك المرسوم او في غيره من المراسيم الى اعتماد الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني : عمان ٢٠٢٠ و لا الى آليات تقييمها او نشر تفاصيلها او أية تقارير متعلقة بها وكل ما نعرفه عن تلك الرؤية ما يرد بشأنها في تصريحات اعلامية من وقت الى اخر.

من حيث المضمون ووفق ما هو معتمد في الملحق ١ من المرسوم ٩٦/١ فقد نص على أن التوجه التنموي للحكومة يهدف في المقام الأول إلى:-

- (١) ضمان استقرار دخل الفرد عند مستوى سنة ١٩٩٥م كحد أدنى والسعي إلى مضاعفته بالقيمة الحقيقية بحلول عام ٢٠٢٠ (الأرقام الفعلية يمكن ان تحدد ذلك)
- (٢) وذلك بجعل الخطة الخمسية الخامسة (١٩٩٦-٢٠٠٠) مرحلة انتقالية تعمل فيها الحكومة على تحقيق التوازن بين الإيرادات والاستخدامات وصولاً إلى موازنة الإيرادات والانفاق في نهاية الخطة (لم يتحقق في اية سنة من سنوات الخطة)
- (٣) وكذلك تهيئة الظروف اللازمة للإطلاق الاقتصادي حيث ستعمل على استخدام عائدات النفط والغاز لتحقيق التنويع الاقتصادي المستمر والمتجدد وتتحمل مسؤولياتها كاملة تجاه تقديم الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية وتطويرها . (وفق دراسة للجمعية الاقتصادية لم تتحقق)
- (٤) وكذلك تدريب المواطنين العمانيين وتنمية مهاراتهم. (لم تتحقق - نقص كبير في سوق العمل)
- (٥) إضافة إلى انتهاج سياسات تهدف إلى تعزيز المستوى المعيشي للمواطن العماني. (وفق دراسة للجمعية الاقتصادية لم تتحقق)

- (٢) إلى أي مدى يمكن اعتبار الخطة قد تصدت (من خلال أهدافها وسياساتها ومشروعاتها) للتحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع وتعيق مسيرة التنمية في المرحلة الحالية والمديين القريب والمتوسط ، وفي مقدمتها :
- أ) الزيادة المستمرة وبمعدلات عالية في أعداد الباحثين عن عمل (ارتفاع معدل الباحثين عن عمل) ، وتداخياتها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية .. الخ .
 - ب) معدل التقدم في مسيرة تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني .
 - ج) محدودية فرص التعليم العالي وما ترتب عليها من تدني معدلات الالتحاق بالتعليم العالي .
 - د) التفاوت في الدخل وارتفاع نسبة ذوي الدخل المتدنية .
 - هـ) تفاقم ظاهرة الهجرة من المناطق إلى محافظة مسقط وبعض المدن الكبرى ، وما يترتب عليها من مشاكل اجتماعية واقتصادية .

اعتقد ان كل محور من المحاور اعلاه بحاجة الى جلسة مستقلة لمناقشته ، لذلك فإنني سأحاول التطرق اليه من خلال منظور تنموي شامل ، يجب هنا ان نميز بين النمو الاقتصادي والتنمية الحقيقية الذاتية والمستدامة وبناء اقتصاد ناضج يعتمد على الإنتاجية والتنافسية وعلى الإمكانيات البشرية الذاتية ، مما لا شك فيه ان الخطة سوف تحقق نموا اقتصاديا ولكنها لن تتمكن من تحقيق تنمية مستدامة دون رفع معدلاتها في المؤشرات المتعارف عليها دولياً مثل:-

- ١- تحقيق دخل اكبر لأفراد المجتمع
- ٢- زيادة فرص التعليم والتأهيل
- ٣- توقعات الحياة نتيجة الصحة والتغذية
- ٤- أجواء الحرية السياسية وحماية حقوق الانسان
- ٥- المساواة في الفرص المتاحة لجميع افراد المجتمع
- ٦- التمكين من المشاركة في عمليات التنمية والاستفادة منها
- ٧- تهيئة بيئة نظيفة.

وتحقيق تنمية مستدامة يتطلب وجود استراتيجيات سكانية وطنية لتحقيق الاهداف المنشودة ، بالنظر الى ما نشر حول اهداف ووسائل الخطة فإنه لا توجد مؤشرات قوية الى وجود برامج جديّة تمكننا من الانتقال إلى الاقتصاد الإنتاجي واقتصاد المعرفة القادر على الاستقلالية والتنافس والندية والتفاعل مع عالم معرفي عولمي جديد ، فاقتصاد المعرفة ليس مجرد شعارات بل يتطلب استراتيجية واضحة تحقق إنتاجاً مستمراً ومتامياً للمعرفة و يتطلب تكويناً وتنظيماً لإنتاج المعرفة من جهة وإبداعاً في توفير وخلق تكنولوجيات يتم تداولها من قبل أوسع مجموعة من المواطنين.

في الوقت ذاته فإن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تقوم في غياب سوق عمل وسوق رأس المال ناضج وقوي ، حيث انه من المتعارف عليه ان قطاع سوق العمل و قطاع البنوك من القطاعات الاساسية للإقتصاد الوطني والتي تلعب دور محوري في التنمية بإعتبارهما من أهم عوامل الإنتاج التي يقوم عليها الإقتصاد.

ومن القراءة السريعة للبرامج الاستثمارية في الخطة الثامنة نجد فجوة كبيرة بين متطلبات تنفيذ المشاريع الواردة فيها والإمكانيات البشرية للسلطنة، فمعظم المشاريع التي سيتم تنفيذها خلال الخطة الخمسية القادمة من مشاريع المقاولات والانشاءات ، وستؤدي محدودية الإمكانيات البشرية الوطنية من حيث الكم والنوع إلى زيادة الاعتماد بصورة أساسية على العمالة المستوردة من جهة وزيادة الباحثين عن عمل من العمانيين في الوقت ذاته بشكل عام وفي قطاع المقاولات والانشاءات بشكل خاص بسبب صعوبة العمل من جهة وتدني الاجور من جهة أخرى ، إلا اذا كان ذلك الزامياً بموجب القانون وذلك سيسبب خلالات في التنافسية وكفاءة الاداء، وينتج عنه اضافة الى ذلك تعيين العمال في وظائف بأجور متدنية وسيكون لذلك انعكاسات سلبية على المؤشرات العامة للتنمية بسبب زيادة نسب العمالة المتدنية الاجور.

وفي الوقت نفسه ستكون فرص التشغيل في الوظائف الفنية محدودة ، حيث يعاني القطاع الخاص حاليا من غياب العمالة الوطنية المؤهلة والمدربة لأن العملية التدريبية في السلطنة ما زالت تخضع وللأسف ومنذ عشرين سنة للكثير من التجارب والتقلبات لم تكن دائما نحو الأفضل ولم يحالفها الحظ الاستقرار حتى الآن بالرغم من وجود استراتيجية للتنمية البشرية والسبب الرئيس لذلك هو غياب التخطيط السليم على المستوى الجزئي (Micro Economics) وعدم كفاءة الاجهزة القائمة على التدريب واجتهاداتها غير الموفقة التي تقتقد الاستمرارية وتتقلب بما ينسجم مع الرؤى القاصرة للقائمين عليها في مراحلها المختلفة ، فمن الناحية الاجرائية نجد انه بالرغم من توقف العمل في برامج التأهيل على المؤهلات المهنية الوطنية بموجب اجراءات ادارية منذ سنة ٢٠٠١ حيث تم تجميدها بدون صدور قرار رسمي بذلك فإنه لم تصدر أية لائحة بديلة لها ولقد نجم عن ذلك الكثير من المشاكل خاصة من الناحية التنظيمية والإجرائية ويتحمل مسؤولية ذلك الوزارة المعنية وغياب الرقابة على السياسات وعدم وجود جهاز للرقابة الادارية في الدولة.

اما من الناحية المالية نجد ان الدولة خصصت بندا مستقلا لتنمية الموارد البشرية خلال الخطة الخمسية السادسة بمبلغ ٢٠٧ مليون ريال عماني اي بمعدل يزيد عن ٤٠ مليون ريال عماني سنويا وفي الخطة الثامنة نجد تراجعا كبيرا في ذلك ، ففي الوقت الذي تحصل فيه الحكومة اكثر من ١١٠ مليون ريال في السنة كمساهمات من القطاع الخاص اقرت اساسا للتدريب المهني وتعدل مسماها الى رسوم استقدام عمالة وافدة حيث تم اعتماد حوالي ٢٧ مليون ريال فقط لمشاريع التدريب الوطنية اي بواقع حوالي ٥ مليون ، وهذه المبالغ تكفي لتأهيل ما بين ١٦٠٠ و ٢٠٠٠ متدرب في السنة أي اقل من ٣ % من الاعداد المفترضة كفرص عمل متوقع ان توفرها الخطة ، بينما الامر يتطلب ان يشمل ما لا يقل عن ٥٠ % من العمالة الوطنية الجديدة لضمان اكتسابهم حرفة وفرص عمل افضل ولضمان خروجهم من دائرة مستوى الحد الادنى من الاجور.

لقد اعتمدت الندوة الثالثة لتشغيل القوى العاملة الوطنية الكثير من القرارات للمساهمة في رفع نسب التعمين في القطاع الخاص ومن بين تلك القرارات إعداد خطة خمسية للتدريب في مؤسسات وشركات القطاع الخاص بهدف تأهيل وتشغيل العمانيين حتى تتمشى مع الخطة الخمسية القادمة للحكومة لتنمية وتطوير الموارد البشرية ، ولم يتم تنفيذ ما يتعلق بتلك القرارات إلا زيادات النسب السنوية من التعمين وهناك مشكلة كبيرة وستزداد مع سنوات الخطة السابقة للتوفيق بين العرض والطلب في القوى العاملة الوطنية ولمعالجة هذه الفجوة يجب انشاء صندوق لتمويل برامج التدريب والتأهيل لخطط التعمين المعتمدة من لجان التعمين القطاعية ويؤول اليه جميع رسوم استقدام العمالة الوافدة ، واعتقد ان هذا مطلب أممي قبل ان يكون اقتصادي.

أما فيما يتعلق بالمحور الآخر وعلى صعيد القطاع المصرفي الذي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية لما له من دور محوري في الدورة الاقتصادية فأنني سأكتفي هنا بالإشارة الى تصنيف البنك الدولي، حول سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الدول والذي يعني بقياس سهولة البدء في العمل ومزاولة النشاط نجد ان السلطنة تراجعت من الترتيب ١٢٥ الى ١٢٨ في سنة ٢٠١١م من بين ١٨٣ دولة في مجال الحصول على ائتمان ونحن بحاجة الى آليات جادة لمعالجة هذا الموضوع في الخطة.

الإطار المالي للخطة من حيث تقديرات الإيرادات العامة (النفطية منها على وجه الخصوص) والمبنية على افتراض سعر يبلغ متوسطه (٥٩) للبرميل ، ومن حيث الإنفاق العام وتطوراتها وتنامي العجز المالي الذي يقدر متوسطه السنوي بنحو (١٠٤٣) مليون ريال عماني ؟

وفق جداول التوزيع الاولي للاستثمارات المستمرة والجديدة بالخطة الخمسية الثامنة نجد ان الاعتمادات المستمرة المتوقع ترحيلها من الخطة الخمسية السابعة حوالي ٦,٤ مليار ريال بينما صافي المصروفات الاستثمارية المعتمدة في الخطة السابقة كانت حوالي ٥,٤ مليار ريال ، في الوقت الذي تجاوز فيه المصروف الفعلي في السنوات الاربعة الاولي فقط من الخطة الخمسية السابعة المعتمد بمبلغ ٦,٧ مليار ريال

الزيادة في الايرادات عن المتوقع خلال السنوات الخمسة الماضية ٣٤%
الزيادة في الانفاق عن المخطط خلال السنوات الخمسة الماضية ٢٠%
نسبة الزيادة في المصروف الفعلي عن المعتمد خلال السنوات الخمسة الماضية حوالي ٣٦%

الزيادة في الايرادات عن المتوقع خلال الخطة السادسة ٢٧,٥%
الزيادة في الانفاق عن المخطط خلال الخطة السادسة ٧,٧٣%
نسبة الزيادة في المصروف الفعلي عن المعتمد خلال الخطة السادسة حوالي ٢٥%

عدد فرص العمل المتوقع ان توفرها الخطة ٢٠٠ - ٢٧٥

بنظرة سريعة الى تلك الارقام والفروقات الكبيرة في التقديرات والنتائج الفعلية والتي تزداد فجوتها من سنة الى اخرى وفي سنوات الخطة السابعة و السادسة ، فإنني انظر الى تلك الارقام على انها مجرد قائمة اولية بالمصروفات التي سيتم اعتمادها لمختلف الوزارات والمشاريع التي ستستفيد منها خلال السنوات القادمة ولايمكنني ان انظر اليها بأنها خطة تنموية متكاملة.

اهداف خطة التنمية الخمسية الثامنة جيدة لو امكن تحقيقها ولكن ذلك يتطلب فك الارتباط بين التخطيط والتنفيذ (المالية والاقتصاد) ووضع آليات لتحقيق الانسجام بين الوسائل والاهداف ومعالجة الخلل في الانسجام بين السياسات المخطط لها والتنفيذ الذي يخضع في كثير من الاحيان لتقلبات جذرية بمجرد تغيير في هرم الوزارة بسبب عدم وجود ضوابط لضمان العمل المؤسسي على مستوى الوزارات بما ينسجم مع الاهداف العامة .

الغاء مجلس التنمية في سنة ١٩٩٦م والنظام الاداري للدولة الذي يعتبر مسؤولية الوزارات مسؤولية فردية وليس جماعية ، اوجد فراغا في آلية العمل الحكومي فوزارة الاقتصاد قد تحدد السياسات العامة والاستراتيجيات ولكن يترك للوزارت تنفيذ تلك السياسات بالطريقة التي تراها مناسبة ولا يوجد من يقيم فعالية وكفاءة تنفيذ تلك السياسات تقييما علميا. وفق مرسوم الخطة فإن اللجنة العليا الرئيسية لخطط التنمية الخمسية هي الجهة المسؤولة عن ذلك ولكني اعتقد ان اللجنة تبقى مجرد لجنة شكلية ، امكانياتها محدودة وهيكلتها لا يسمح لها بتقييم جدي للخطة فهي سياسية اكثر من كونها فنية و لا يوجد بها امانة فنية ولا موظفين ولا اطار قانوني ينظم عملها وينحصر عملها بشكل رئيس على استعراض ما تقرر جهات اخرى حالته اليها.

الغريب هنا أنه عندما صدر المرسوم السلطاني ٩٦/٧ بحل مجلس التنمية قد عالج هذه الاشكالية ولكن ما ورد في ذلك المرسوم لم يعمل به حتى هذا اليوم ، واعتقد أن ذلك المرسوم ما زال ساري المفعول ولم يتم إلغاؤه حتى الآن.